



دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الأردن وبالتعاون مع هيئة
الأمم المتحدة للمرأة في الأردن.

كانون الأول 2022 - كانون الثاني 2023



حقوق الطبع ©2023
جميع حقوق الطبع محفوظة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في العمل على إنهاء الظلم الناتج عن الفقر وعدم المساواة وتغيير المناخ. من خلال العمل مع شبكة واسعة من الخبراء والشركاء في 170 بلداً يساعد البرنامج الإنمائي الدول على وضع حلول متكاملة ودائمة للناس وكوكب الأرض. لمعرفة المزيد الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للبرنامج الإنمائي: undp.org/jordan, أو متابعته على @UNDP و @UNDP Jordan.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي. تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل الهيئة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة.

يتضمن هذا الكتيب البيانات المتاحة للجمهور ذات الصلة بمشروع الحد والتقليل من الملوثات العضوية الثابتة. البرنامج الإنمائي غير مسؤول عن البيانات المقتبسة أو أية مغالطات أو التحقق من صحة البيانات.

وبالرغم مما سبق، لا يجوز إستنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في أي نظام أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل، أو بأية وسيلة أخرى، دون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تمثل الآراء الواردة في هذا المنشور وجهة نظر المؤلف/المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الاعضاء في الأمم المتحدة.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الأردن
وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن
لدراسة المعوقات التي تواجه وصول المرأة للمواقع
القيادية بأشكالها المختلفة في الأردن.

المقدمة

تواجه المرأة العربية بشكل عام والمرأة الأردنية بشكل خاص العديد من التحديات، خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ضوء الوضع العام الذي تشهده الدول، حيث إن المرأة في هذه الدول هي الحلقة الأضعف في مواجهة هذه التحديات.

بمعدل الذكور والذي وصل إلى 53.1%، بينما وصل معدل الإناث غير العاملات إلى 33.6% مقارنة بالذكور والذين وصلت نسبتهم إلى 21.2% وذلك حسب مسح العمالة والبطالة. وبالرغم من تكثيف الجهود للتوعية بقضايا المرأة لدى بعض فئات المجتمع، إلا أن هذه الجهود لم تشكل حركات ضخمة للتغيير والتعمق من أجل تغيير الصورة النمطية للمرأة. وما زال هناك حاجة إلى تطوير أدوات العمل وتوسيع المجموعات التي يتم توجيه الخطاب لها من قبل القيادات السياسية والنسائية والرجال لإحداث تغييرات أكبر وأسرع وأكثر جدوى. إدراكاً لأهمية مساهمة المرأة في التنمية، تسعى مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في الأردن لتعزيز ورفع مستوى تمكين المرأة ودورها القيادي لإيصال صوت المرأة في مختلف القطاعات ذات الصلة في الأردن. وعليه أصبح من المتوقع بشكل أو بآخر أن تلعب المرأة دوراً حيوياً في تحول المجتمع وإحداث التحول الهيكلي عند تمكينها سياسياً واقتصادياً.

بالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال التمكين الاقتصادي إلا أن ترتيب الأردن في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين² (The Global Gender Gap Report)، ما زال في مراتب متأخرة.

ويشمل تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين على دراسات لأربعة مجالات شاملة لعدم المساواة بين الرجال والنساء في 130 من الاقتصاديات الكبرى والناشئة في جميع أنحاء العالم وتشمل المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل العلمي، التمكين السياسي والصحة والبقاء على قيد الحياة. يقدم الجدول أدناه ترتيب الأردن خلال الأربع تقارير الأخيرة الصادرة (2018 و 2020 و 2021 و 2022) والذي يشمل على الترتيب العالمي في الفجوة بين الجنسين بشكل عام وفي مجالي المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي.

تُصنف التحديات التي تواجهها المرأة الأردنية، إلى نوعين:

أولها التحديات الناتجة عن بعض الأعراف الموروثة والتقاليد، وثانيها التحديات المرتبطة بالتشريعات والقوانين المطبقة، وأيضاً المرتبطة بمدى التزام الحكومات بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة.

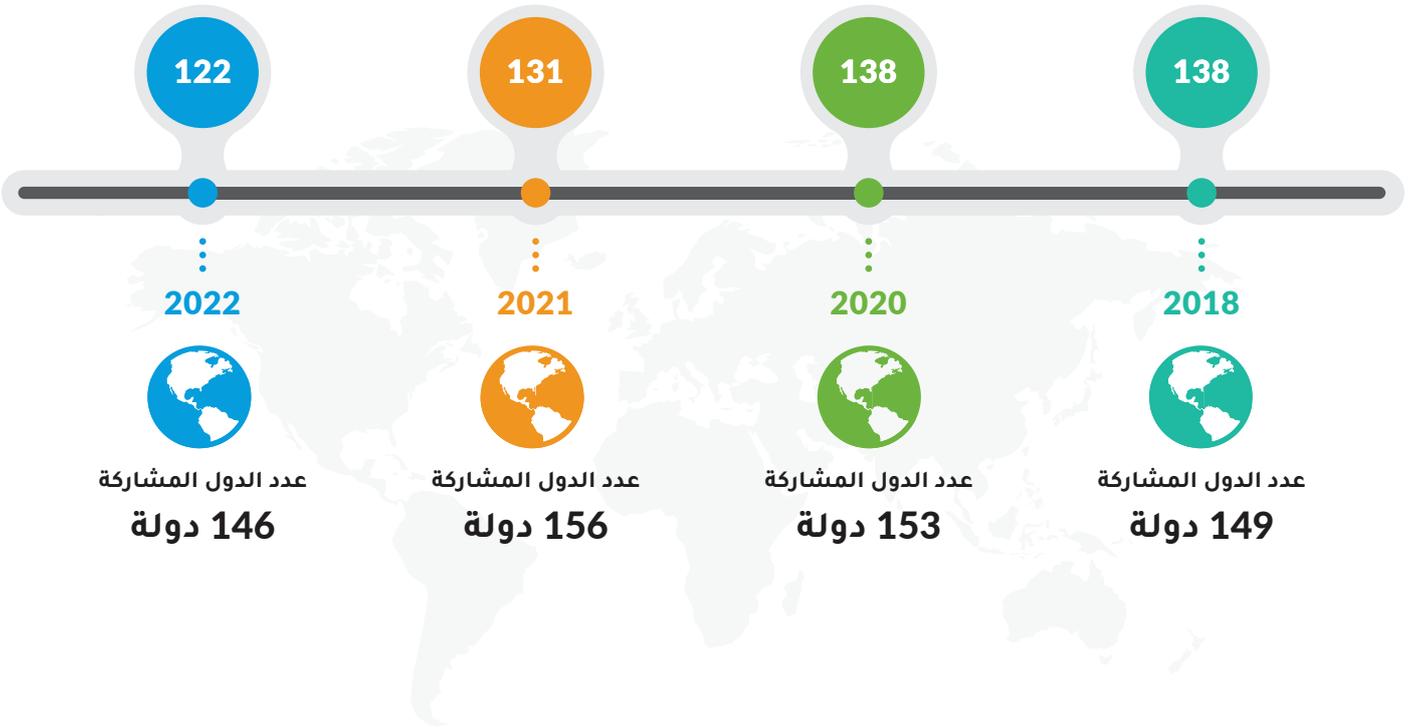
بالإضافة إلى أن من أكبر التحديات التي تواجه المرأة، هي طبيعة المجتمعات وثقافتها وعاداتها وتقاليدها، ويشمل ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والموجه ضد المرأة سياسياً واجتماعياً، سواءً كان ضمن نطاق الأسرة أو ضمن الإطار الأوسع في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات اقتصادية تتمثل بقلة توفر فرص العمل وارتفاع نسب البطالة، حيث إن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية حسب دائرة الإحصاءات العامة¹ وصل إلى 14.9% مقارنة

1 حسب تقارير دائرة الإحصاءات العامة للربع الرابع من العام 2022.

2 الذي نُشر لأول مرة في عام 2006 من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي والذي هو مؤشر صمم لقياس المساواة بين الجنسين. ويصدر تقارير سنوية تعمل على توفير إطار مفاهيمي لتقييم ومقارنة الفجوات العالمية بين الجنسين ومن خلال الكشف عن تلك البلدان التي هي قدوة في تقسيم هذه الموارد بصورة عادلة بين المرأة والرجل. إذ يعتبر التقرير بمثابة محفز لزيادة الوعي فضلاً عن زيادة التبادل بين صناعات السياسة.

جدول وشكل - تصنيف الأردن حسب تقرير الفجوة بين الجنسين العالمية

السنة	الترتيب العالمي في الفجوة بين الجنسين	الترتيب في مجال المشاركة الاقتصادية والفرص	الترتيب في مجال التمكين السياسي
2018 (عدد الدول المشاركة هو 149)	138	144	129
2020 (عدد الدول المشاركة هو 153)	138	145	113
2021 (عدد الدول المشاركة هو 156)	131	133	144
2022 (عدد الدول المشاركة هو 146)	122	125	136



وفي الأردن وخلال الأعوام الأخيرة، يلاحظ زيادة الاهتمام في القضايا المتعلقة بالمرأة وخصوصاً في الجانب السياسي والاقتصادي، كان آخرها تعديل الدستور الأردني في عام 2022، والذي اشتمل على عدة محاور:

تم تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور بإضافة عبارة «والأردنيات» ليصبح «حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم». كما تم إضافة الفقرة السادسة إلى المادة السادسة من الدستور لتمكين المرأة، والتي نصت على أن «تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز».

ويتضح من الجدول أعلاه أن ترتيب الأردن قد تحسن مع مرور السنوات من المرتبة 138 في عام 2018 ليصل إلى المرتبة 122 خلال عام 2022 في الترتيب العالمي في الفجوة بين الجنسين.

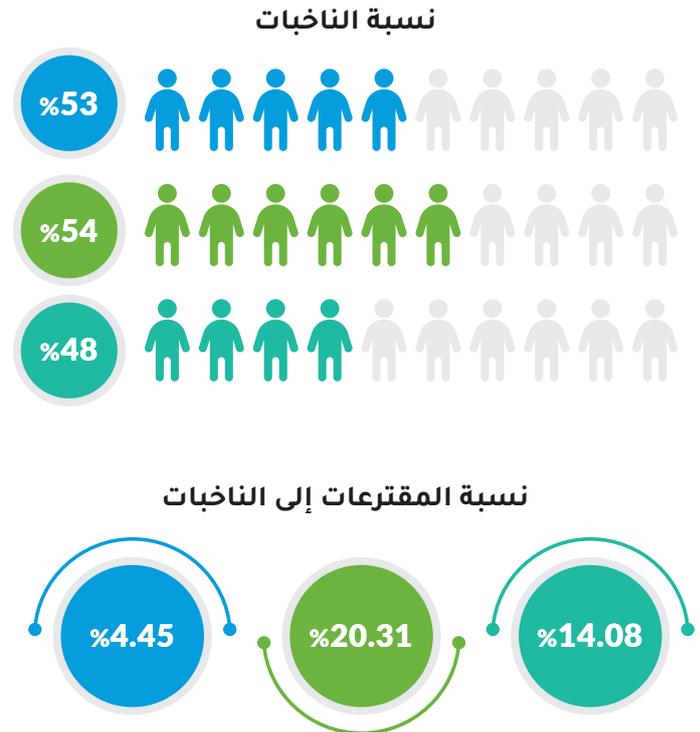
أما فيما يخص مجال المشاركة الاقتصادية والفرص فقد وصل أقل مرتبة في عام 2020 حيث كانت مرتبته 145 ولكن ارتفعت مرتبته إلى 125 في عام 2022. أما الترتيب في مجال التمكين السياسي فقد كان الأردن في المرتبة 113 في عام 2020 ولكنه تراجع إلى المرتبة 144 في عام 2021. ويشير التقرير أيضاً إلى أن ترتيب الأردن في مجال المشاركة الاقتصادية والفرص قد تقدم بشكل ملحوظ خلال السنوات على عكس مجال التمكين السياسي والذي كان متذبذباً خلال الأربع تقارير بين تقدم وتراجع حتى احتل المرتبة 136.

التالين، كذلك شهد العام 2022 إجراء انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية ومجلس أمانة عمان، والتي شهدت تراجعاً في مشاركة النساء، ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها إلغاء المجالس المحلية كما لم يكن هناك وجود لأي مترشحة لمنصب رئيس بلدية في أي من بلديات الأردن.

هذا بالإضافة إلى التعديلات التي تمت على قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية والتي تضمنت رفع المقاعد المخصصة للمرأة لتصبح 18 مقعداً على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية (مقعد لكل دائرة انتخابية محلية). واشترط وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل على القائمة العامة (الحزبية)، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة

جدول وشكل - يوضح مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية لعام 2022³

الانتخابات	نسبة الناخبات	نسبة المقترعات إلى الناخبات	نسبة المترشحات	عدد الفائزات كعضوات	عدد الفائزات بمنصب رئيسة
مجالس المحافظات	%53	%14.08	%15	67	0
المجالس البلدية	%54	%20.31	%23	295	0
مجلس أمانة عمان	%48	%4.45	%16	7	0



للنساء، كما وصل عدد الفائزات كعضوات في المجالس البلدية إلى 295 فازت 200 منهن من خلال المقاعد المخصصة للنساء ولم تترشح أي سيدة لمنصب رئيسة بلدية كما لم يتم انتخاب أي سيدة كرئيسة مجلس محافظة.

ويبين الجدول أعلاه عدد الفائزات في انتخابات مجلس أمانة عمان الذي وصل إلى 7 عضوات 6 منهن فزن من خلال المقاعد المخصصة للنساء، أما عددهن في مجالس المحافظات وصل إلى 67 عضوة حصدن 59 مقعداً من المقاعد المخصصة

جدول - أعداد الفائزات في الانتخابات الأخيرة 2022

عدد الفائزات بالتنافس	عدد الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء	عدد الفائزات	المجلس
1	6	7	مجلس أمانة عمان
8	59	67	مجالس المحافظات
95	200	295	المجالس البلدية

إذ لم يتم ذكر المرأة في أي من المبادرات والأهداف القطاعية باستثناء مبادرة الصناعات التحويلية، كذلك كان هناك شبه غياب كامل لذوات الإعاقة واللاجئات.

ومن الملفت للانتباه أن الرؤية ذكرت المؤشرات العالمية التي تقيس الفجوة بين الجنسين، ولكن تم حذف المؤشرات المتعلقة بالمرأة من قائمة المؤشرات العالمية التي سيتم تتبعها من ضمن إطار مؤشرات المتابعة والتقييم، كذلك لم يتم إدراج كافٍ لوضع المرأة في القطاعات ضمن وثيقة رؤية القطاعات لعام 2033 وخارطة الطريق للفترة 2022-2033، ومع أنه ذكر عدد قليل من نسب مشاركة الإناث في بعض القطاعات، ولكن لم يتم إدراج أي مقترحات للاستجابة للنسب المتدنية لمشاركة المرأة التي تم ذكرها ضمن وصف واقع الحال بهذه القطاعات لسد الفجوة بنسب العمالة بالقطاع بين الذكور والإناث.

وبالمثل ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁵ عندما يتم تقييم التنمية البشرية من منظور النوع الاجتماعي، هناك ارتفاع كبير في فجوة عدم المساواة بين الرجال والنساء من حيث التنمية البشرية، إذ تشكلت قيمة المؤشر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية للإناث 0.663 مقابل 0.748 للذكور، مع أن الأردن احتل المرتبة 102 على مستوى العالم من أصل 189 دولة وبقية 0.720 على مؤشر التنمية البشرية، وبالنسبة لمدى التقدم المحرز في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات) يتبين أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة، إذ كانت النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب 15.4% في عام 2022 ونسبة المقاعد في الإدارات المحلية 27.80% ونسبتها في المناصب الوزارية 9.1%.

وتواجه النساء الراغبات في المشاركة في سوق العمل في الأردن معدلات بطالة مرتفعة، وتبلغ نسبة البطالة بين الإناث 30.7% مقابل 22.4% للذكور، حسب الإحصائيات الرسمية.

على الصعيد الاقتصادي، أطلقت في عام 2022 وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي والتي تمثل رؤية جديدة تشارك فيها نحو 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص من مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لمواجهة حالة التباطؤ الاقتصادي وتراجع القدرة على خلق فرص عمل جديدة بسبب الظروف الإقليمية والعالمية في أعقاب جائحة كورونا التي لم تتضمن أي من محاورها تركيزاً على المشاركة الاقتصادية للمرأة أو تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث وردت كلمة المرأة فقط 6 مرات في الوثيقة المكونة من 125 صفحة ومرة واحدة تمت الإشارة لمصطلح «المساواة بين الجنسين».

واشتملت الرؤية على ثمانية محاور رئيسية تتعلق بالاستثمار والبيئة المستدامة والصناعات عالية القيمة ونوعية الحياة، والموارد المستدامة، والريادة والإبداع، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهة عالمية، حيث اندرج في إطار المسارات الثمانية، نحو 366 مبادرة تمت جدولتها ضمن 3 مراحل زمنية بين الأعوام 2022 - 2033، وذلك لغايات تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية من أهمها: استيعاب مليون شاب وشابة جدد في سوق العمل، وزيادة الدخل السنوي للفرد في البلاد بنسبة 3% في المتوسط، ورفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمية ليصبح ضمن أعلى 30%، وكذلك رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%، ومضاعفة نسبة الرضى عن نوعية الحياة بين الأردنيين ليصل إلى 80%، ورفع ترتيب الأردن في مؤشر «ليغاتوم» للازدهار أو ما يسمى بمؤشر الرخاء العالمي ضمن أعلى 30%، وتطمح الرؤية الاقتصادية إلى جلب استثمارات وتمويل بقيمة 41 مليار دينار أردني خلال العقد المقبل، غالبيتها من القطاع الخاص من أجل تقليص التمويل الحكومي وتعزيز الاستثمار الأجنبي.

وعند مراجعة رؤية التحديث الاقتصادي⁴ باستخدام مؤشرات النوع الاجتماعي، أي مقدار استثمار الرؤية في تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بالمشاركة الاقتصادية وتمكين المرأة، تبين أن ذلك لم يكن هدفاً أساسياً في الرؤية أو هدفاً عاماً:

4 المصدر: استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي المقررة من قبل اللجنة الوزارية لتمكين المرأة. [الربط](#) 5

ملخص تنفيذي

تم تنفيذ دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية بناءً على منهجية محددة شملت مقابلات شخصية مع 203 سيدة منتخبة في مجالس المحافظات والمجالس البلدية، وعقد 14 جلسة مركز مع السيدات المنتخبات في مجالس المحافظات والمجالس البلدية في جميع محافظات الأردن، وإجراء 87 مقابلة شخصية مع أصحاب وصاحبات العلاقة المباشرة من رؤساء بلديات ومجالس محافظات، حيث امتدت فترة جمع البيانات وإجراء المقابلات ما بين 2022/12/01 ولغاية 2023/01/10.

تم تقسيم نتائج الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي العوامل الاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية، والعوامل الاقتصادية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية، والعوامل التشريعية والقانونية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية.

تنقسم العوامل الاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية إلى العديد من العوامل والتي تضم: الثقافة المجتمعية، والعادات والتقاليد، العنصرية الجندرية، العشائرية، وينظر إلى المرأة في الثقافة المجتمعية أحياناً كثيرة على أنها كيان ضعيف وذو قدرات محدودة ووجد ليكون مكانه في المنزل لخدمة العائلة. كما أن المجتمع ينظر للمرأة بطابع العيب و تقوم الموروثات الثقافية بتهميش مكانة المرأة. ينعكس ذلك على المرأة في جميع المجالات فنجد أن العديد من المشاركات أوضحت أنه يتم إقصائهن من العديد من الاجتماعات ومن المناصب الإدارية لنظرة الرجل على أن المرأة عاطفية وليس لها القدرة على اتخاذ القرارات وأن وجودها في المجالس المحلية ليس إلا رقم دون أي قيمة.

وخلال المقابلات الشخصية لرؤساء المجالس البلدية أوضحوا العديد من التحديات التي قد تؤثر على مشاركة المرأة سياسياً حيث أشاروا إلى أن العادات والتقاليد هي أكبر تحدي تجاه المرأة بالإضافة إلى أن التوجه الفكري للمجتمع والثقافة المجتمعية قد يؤثر على تمكين المرأة.

«ما يسمى إجماع المنطقة رفض ترشيحي بحجة إنه الصوت الثاني أولى به أبناء المنطقة وأصدروا بيان للبلدة بعدم التصويت بالرغم أن البلدة لم تعترض أبداً ولكن كانت المعارضة من الرجال المرشحين والوضع المادي كان عائق» عضو مجلس بلدية من جرش.

أما في الجانب الاقتصادي، فتنقسم العوامل الاقتصادية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية إلى عدة عوامل وهي: العوامل المادية، والعوامل الإجرائية، والعوامل التسويقية، والعوامل المعرفية، وعوامل التوظيف، حيث يعد الاستقلال المادي الخطوة الأساسية للنجاح الاقتصادي وهذا ما تفتقر له نسبة كبيرة من النساء في الأردن حيث أكدت العديد من المشاركات أن المرأة غير مستقلة مادياً الأمر الذي يؤدي إلى خضوعها للعائلة والرجل لتوفير المساعدة لها سواء بإنشاء مشروع اقتصادي، أو خلال فترة الانتخابات والحملة الانتخابية. ونجد أن من أسباب عدم استقلال المرأة هو محدودية مصادر الدخل وعدم وجود وسائل نقل تسهل وصولهن إلى أماكن العمل إن وجدت بالإضافة إلى تدني أجورهن في كثير من الأعمال المسموحة مجتمعياً مثل بعض المدارس الخاصة أو المصانع أو المحال التجارية وفي بعض الحالات والتي تمتلك فيها المرأة مصدراً للدخل فهي لا تملك القرار الاقتصادي لهذا المصدر حيث قد يخضع هذا الدخل لسيطرة الزوج عليه أو الأهل. بالإضافة إلى أن مبالغ الدعم من المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المحلي أو الجمعيات غير مسموحة خلال الانتخابات بموجب قانون الجمعيات الأردني، كما أن القروض المقدمة للنساء غالباً تدعم المشاريع الصغيرة فقط. ونجد القليل من المؤسسات والمنظمات تقوم بإنشاء مشاريع جديدة تعمل على توظيف المرأة واستغلال مهاراتهم لتمكينهن اقتصادياً. ولكن تبقى مصادر الحصول على دعم مادي قليلة بالنسبة للنساء.

كما شكت العديد من المشاركات من صعوبة تنفيذ الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص وتصاريح المشاريع التسويقية، حيث أنها تتطلب وقتاً طويلاً، بالإضافة إلى ارتفاع الرسوم، وعدم وجود إعفاءات للمرأة تسهل وتساعد في تشجيعها على تنفيذ المشاريع الاقتصادية. كما أن راتب صندوق المعونة الوطنية يتوقف في حال قامت سيدة بتسجيل مشروع ولو بسيط مما يجعل النساء يحجمن عن تسجيل مشاريعهن.

ومن العوامل الإجرائية الأخرى وهي التي ترتبط بمؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات: حيث لا يتم الوصول الى كافة الفئات والسيدات للإعلان عن البرامج الاقتصادية وبالعادة يقتصر تقديم خدمات هذه المشاريع على اختلاف أنواعها إلى فئة محددة من السيدات وغالباً هذه الفئة مقتصرة على المعارف الشخصية مما يحرم نسبة كبيرة من السيدات من إمكانية الوصول والاستفادة من هذه البرامج والتدريبات والفرص، مما يحرم نسبة كبيرة من النساء تقديم نفسها وتطوير ذاتها، ومن الأسباب الإجرائية التي قد تحد نجاح المرأة هي عدم تقديم خدمة المتابعة للمشاريع المنفذة، وبالتالي عدم استمرارية المشاريع مما يجعل الفائدة منها محدودة ولا تعكس قيمة المشاريع المنفذة.

«إحنا عندنا بالقرى يعني ما في حدا داعم نهائياً حتى المنظمة لما بتيجي، يعني إجت عندنا منظمة قبل فترة يعني دعمت السيدة بعشرين أو ثلاثين دينار شو بدھا تعمل فيهم هضول؟ ولنفرض عملت فيهم هالمشروع بس ما في تسويق نهائياً حتى منتجات السيدات بتكون متقنة وجودتها مية بالمية. بس يعني بلجأوا للسوق أكثر من منتجات السيدات. هاي مشكلة بنعاني منها، طبعاً بعاني منها الكل (التسويق)» عضوة من مجلس بلدي

أما من الناحية القانونية، فننقسم العوامل القانونية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية في محورين، وهما عدم وجود نص قانوني أو عدم تطبيق النص القانوني الموجود إما جهلاً في النصوص القانونية أو بسبب الاستقواء على القانون، فالنساء اللواتي فزن بمقاعد من خلال نظام المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) في مجالس البلديات أو المحافظات يعانن من الكثير من المعوقات في تأدية أعمالهن ومهامهن بسبب نجاحهن من خلال هذا النظام، أي بسبب طريقة الحصول على المقعد، ذلك أنه مازال هناك العديد من الأشخاص يتعاملون مع الكوتا كشخص من الدرجة الثانية داخل المجلس.

وعلى الرغم من عدم تفريق النص القانوني لصلاحيات ومهام أعضاء وعضوات مجالس البلديات ومجالس المحافظات بناءً على آلية الترشح أو الفوز، إلا أن الواقع الموجود في هذه المؤسسات يختلف بشكل تام، حيث يستقوي بعض رؤساء البلديات والأعضاء الذكور بشكل أساسي على هؤلاء العضوات بطريقة فرض الرأي وآلية صناعة القرار.

ومن الأمثلة على ذلك، رفض مشاركة النساء في لجان المجالس الرئيسية وحصرتها في عدد كبير من البلديات على الأعضاء الذكور، مثل لجنة العطاءات أو لجنة الاستثمار في البلديات، كذلك تتعرض النساء اللواتي يرفضن التصويت لصالح قرارات معينة إلى الضغط للموافقة على القرارات، بالرغم من عدم المعرفة القانونية الكافية بحثيات القرارات مما أدى إلى تعرض عدد من النساء المنتخبات إلى تهم قانونية وتحويلهن إلى هيئة مكافحة الفساد والدخول في معارك قضائية، بسبب التوقيع غير المستنير.

ويستخدم عدد من رؤساء المجالس صلاحياتهم في عدم الموافقة على طلبات العضوات أو تقليل الخدمات المقدمة للمناطق التي تمثلها العضوات في البلديات لصالح مناطق أخرى. وذلك في حال رفضت العضوة الموافقة على قرار ترفضه.

«إحنا بالأمانة مثل ساعي البريد بنحمل هالأوراق وبنوزعهم على التحصيل المالي يمكن يفيدك ونائب الأمين في كثير تواقيع ما برد عليها بنحس بس مناظر إحنا الديكور المتمم لأمانة عمان» عضوة في مجلس أمانة عمان.

وأخيراً، لا بد أن تقوم مختلف الجهات الحكومية والمجالس المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني والأخذ بالتوصيات الموجودة في التقرير وذلك لتعزيز مشاركة المرأة ووصولها لمراكز صنع القرار.

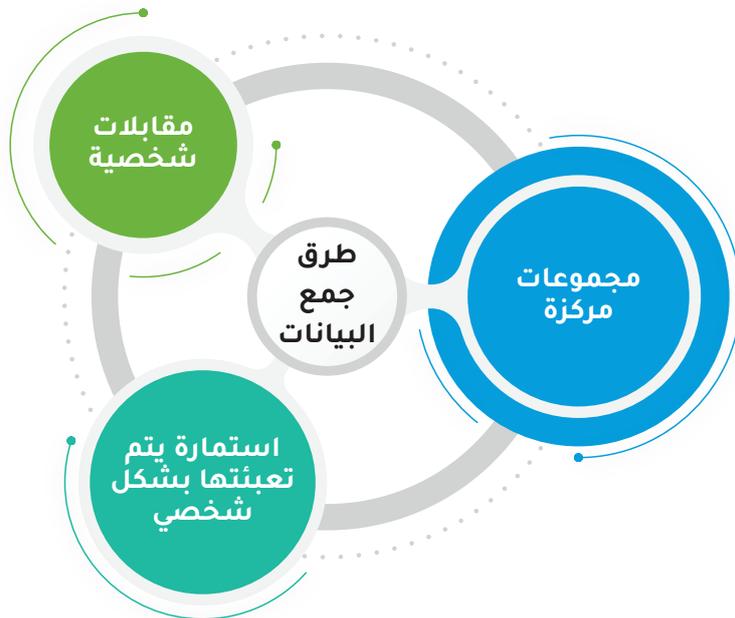
المنهجية

تم تنفيذ دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية بناءً على منهجية محددة وضعت من قبل فريق العمل لجمع البيانات اللازمة للتحليل والخروج بالنتائج والتوصيات المطلوبة، حيث امتدت فترة جمع البيانات وإجراء المقابلات ما بين 2022/12/01 ولغاية 2022/12/22. تم التواصل مع جميع السيدات المنتخبات ودعوتهن لحضور الجلسات المركز، بالإضافة إلى جميع رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات، حيث تم الوصول إلى الأعداد المبينة أدناه من المستجيبين والمستجيبات.

اشتملت المنهجية على ثلاث طرق في جمع البيانات:

1. مقابلات شخصية مع أصحاب وصاحبات العلاقة المباشرة (Key Informant Interviews - KIIs) وتضمنت إجراء مجموعة من المقابلات مع:
 - رؤساء البلديات، وتم مقابلة 66 رئيس مجلس بلدي من أصل 99 على مستوى المملكة أي بنسبة 66.7%.
 - رؤساء مجالس المحافظات، وتم مقابلة 8 رؤساء مجالس محافظات من أصل 12 على مستوى المملكة أي بنسبة 66.7%.
 - المديرات التنفيذيات للبلديات، وتم مقابلة 13 مديرة تنفيذية من أصل 24 أي بنسبة 54.2%.
2. مجموعات مركزة (Focus Groups) مع السيدات المنتخبات في مجالس المحافظات والمجالس البلدية، حيث تم تنفيذ 14 مجموعة مركزة توزعت كما يلي:
 - جلسة واحدة لكل محافظة.
 - جلستين في محافظة اربد.
 - جلستين في محافظة المفرق.
3. استمارة يتم تعبئتها من قبل السيدات المنتخبات في مجالس المحافظات والمجالس البلدية بشكل شخصي، حيث تم جمع 203 استمارة استخدمت في تحليل البيانات واستخراج النتائج للدراسة.

شكل - طرق جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة





التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية على مستوى هذه المحافظات، إلا أنه عند تحليل النتائج تبين أن هذه العوامل والمعوقات لا تختلف بين المحافظات.

حاول فريق الدراسة الوصول إلى أكبر عدد من المستجيبين والمستجيبات على مستوى المحافظات وذلك لقياس الاختلافات بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية

نتائج دراسة

العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية
التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية



الفصل الأول - العوامل الاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية

على أنه تمت محاربتهم من قبل بعض فئات المجتمع خلال الانتخابات وتم احباطهم ولم يتم تقديم الدعم لهم وذلك لعدم ثقة المجتمع بالمرأة تبعاً للصورة النمطية للمرأة. وحتى إن كانت المرأة ناجحة في جميع المجالات نجد أن المجتمع وضعها بالمركز الثاني بعد الرجل. كما نجد أن العادات والتقاليد تقف عائقاً في وجه المرأة، فنجد أن أول ما تسمعه المرأة هو كلمة عيب، فتمنع من المشاركة مع الذكور والاختلاط بهم، تحرم من المشاركة في أي حدث مسائي خوفاً من الانتقاد، لا تستطيع المرأة الانخراط مع المجتمع المحلي وقد يقتصر انخراطها على السيدات فقط خوفاً من كلام زوجها وعائلتها ومجتمعها.

وخلال المقابلات الشخصية لرؤساء المجالس البلدية، أوضحوا العديد من التحديات التي قد تؤثر على مشاركة المرأة سياسياً حيث أشاروا إلى أن العادات والتقاليد هي أكبر تحد تجاه المرأة بالإضافة إلى أن التوجه الفكري للمجتمع والثقافة المجتمعية قد يؤثر على تمكين المرأة.

سيدة منتخبة من العقبة:

«كنت مشاركة في ورشة وكانت سيارتي خرابة وما قدرت أروح فحكيت لزوجي خلينا نروح فحكالي هسا كلهم جاين شيوخ و تروحي لحالك وصاحبك حكمت ما رح تحضر وعندها ظروفها الخاصة، فضليت مصره على زوجي اقنع فيه لما رح، ولكن انا الوحيدة الي رحت».

سيدة منتخبة أخرى من عجلون:

«في عجلون نظرنا للمرأة احنا بالمجتمع المحلي انه كيف يا بنات تطلع مثلا بالليل أو بالنهار؟ كيف بدنا تجتمع اجتماعات في الليل؟ كيف بتطلع مؤتمرات؟ نظرنا الاجتماعية الها كثير سيئة. الشغلة الثانية الثقافة يعني احنا النساء عندنا معروف أنه النساء بيوخذن شهادات وشهادات عالية بقدر أكبر من الرجال ولكن مع ذلك في عندنا فقر وبطالة. لأنه أغلب الأيام يكون العائق رب الأسرة بمنعها تطلع بالمواصلات وكمان ضعف الأجور، يعني المرأة لما تطلع من بيتها وتترك أولادها على أجر 260 دينار بالتالي هذا شي مش مجدي بالتالي بتفضل الجلسة بالبيت ولا انها تطلع».

يعد المجتمع أساساً مهماً لتمكين المرأة ودعمها للوصول للمواقع القيادية، فالمجتمع يضم العائلة والأقارب والزملاء والزميلات ورغم أهمية دورهم إلا أنهم قد يكونوا سبباً رئيسياً في إعاقة نجاحها وتقديمها.

بالنظر إلى تحليل الجلسات المركزة التي نفذت، نجد أن العوامل الاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية تخضع إلى العديد من العوامل والتي تضم: الثقافة المجتمعية، والعادات والتقاليد، والعنصرية الجندرية، والعشائرية.

ينظر إلى المرأة في الثقافة المجتمعية أحياناً كثيرة على أنها كيان ضعيف وذو قدرات محدودة ووجد ليكون مكانه في المنزل لخدمة العائلة حسب ما أوضح العديد من المستجيبين والمستجيبات في هذه الدراسة، حيث تعتبر هذه النظرة المجتمعية مقبولة بشكل عام وذلك يعود لعدة أسباب منها النظام التعليمي الذي رسخ الصورة النمطية للمرأة بالإضافة إلى دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في ترسيخ هذه الصورة وحصص المرأة في أدوار معينة تنعكس بشكل أساسي على صورة المرأة في المجتمع.

كما أن المجتمع ينظر للمرأة في الكثير من الحالات بطابع العيب وتقوم الموروثات الثقافية بتهميش مكانة المرأة. ينعكس ذلك على المرأة في جميع المجالات فنجد أن العديد من المشاركات أوضحن أنه يتم اقصائهن من العديد من الاجتماعات ومن المناصب الإدارية لنظرة الرجل على أن المرأة عاطفية وليست لديها القدرة على اتخاذ القرارات وأن وجودها في المجالس البلدية ومجالس المحافظات ليس إلا رقماً دون أي قيمة. كما أوضحت المشاركات بصعوبة مشاركتهن في الدورات التوعوية والأعمال الميدانية بسبب الإقصاء من بعض أصحاب القرار في المجالس المنتخبة وخاصة إذا كانت الزيارات أو الاجتماعات أو الدورات مسائية. وهذا يعتبر معيقاً يضعب على المترشحة على المستوى المحلي تنفيذ حملاتها الانتخابية في أوقات مسائية أو من خلال الاجتماع مع الذكور أو منافستهم ابتداءً في كسب التأييد من العشيرة.

ونظراً لنظرة المجتمع تجاه المرأة فقد أجمعت المشاركات

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول تقييمهن لتقبل المجتمع المحلي لوجودهن كعضوات في المجلس، توزعت الإجابات كما يلي:

ورأت السيدات أن ذكورية المجتمع تحد من تطور ونجاح المرأة. ورغم وجود الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي قد توفر فرص ودورات توعوية للمرأة إلا أن العائلة قد تمنعها من المشاركة في بعض الأحيان مما يؤثر بشكل مباشر على وصولها إلى مراكز صنع القرار، أيضاً يرى المجتمع أن ليس من حق المرأة وضع صورها خلال الانتخاب وذلك بسبب نظرة العيب.

شكل - تقبل المجتمع المحلي لوجودهن كعضوات في المجلس



من قبل الزملاء في المجالس فقط لأنهن نساء حيث تم رفض مقترحاتهن وتفضيل مقترحات الذكور، واعتبار أن دورهن يقتصر على التوقيع على المحاضر فقط، ومثالاً على ذلك قالت إحدى العضوات أنها قد اقترحت مقترحاً تم رفضه من قبل المجلس وبعد فترة تم اقتراح نفس المقترح من قبل عضو آخر وتمت الموافقة عليه.

سيدة منتخبة من معان تحدثت عن تجربة شخصية سابقة:

«كنت بدي أخذ رخصة سواقة وصار في منع من أهلي، ولكن أصريت مطولاً فلما طلعت أسوق في المنطقة كانت نظرة المجتمع إلى أنه كيف بتسوقي وبتعملي الأشياء اللي بعملوها الزلم وما تقبلوني».

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول كيفية تعامل باقي أعضاء المجلس الذكور معهن كعضوات منتخبات أو أن هناك أي تمييز في التعامل بين الأعضاء والعضوات في المجلس، توزعت الإجابات كما يلي:

وعليه فإن من أهم التحديات التي تعيق تمكين المرأة هي العنصرية الجندرية فكما أكدت غالبية المشاركات أن المجتمع يفضل انتخاب الذكور على الإناث، كما أن ترؤس المناصب الإدارية حكراً على الرجل.

بالإضافة إلى ذلك، من التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة المنتخبة تعرض العديد منهن للتمييز والإقصاء

شكل - كيفية تعامل باقي أعضاء المجلس الذكور مع المشاركات في الدراسة



وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول وجود تمييز بين الجنسين في البلديات أو مجالس المحافظات، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - وجود تمييز بين الجنسين في البلديات أو مجالس المحافظات



سيدة منتخبة من جرش:

«في تأثير من الرجال أعضاء البلدية على عضوات المجلس البلدي. كثير بأخذ القرارات بكون في قراراتهم بدهم إياها. ما بتكون مقتنعة فيها العضوة. بس في إهم تأثير عليها. برضه يعني لما يأخذوا القرار يكون قرارهم اللي بدهم إياه لأنه أعضاء ذكور بالأغلبية».

وهذا يأخذنا إلى أهمية أن تكون نسبة السيدات في المجالس المنتخبة على الأقل 30% حتى تكون نسبة ممثلة قادرة على اتخاذ قرار.

ومن التحديات التي تواجه النساء داخل المجالس المنتخبة أيضاً تفضيل رئيس البلدية على إشراك الذكور في اللجان وإشراكهم في الاجتماعات داخل وخارج المجلس على المرأة، وفي بعض الأحيان يتم إجبارهن على تغيير رأيهن خلال التصويت على القرارات وذلك لاعتقاد الذكور أنهم أكثر دراية بمصلحة المجلس من المرأة. كما في بعض الحالات تم قمع المرأة في المجالس حتى فضلت العضوات السكوت وعدم المشاركة في أي قرار، يرى المجتمع في بعض الأحيان أن تولي المرأة للمناصب غير مقبول فلا يجوز على الذكور أن تقودهم امرأة. كما أن المجتمع قد يتقبل فكرة وجود المرأة في المجالات الاقتصادية ولا يتم تقبلهن سياسياً.

الإجماع العشائري الداعم، كما أن العشائر تفضل تقديم الدعم المادي والمعنوي للذكور لثقافتهم بنجاحهم على عكس المرأة. في حال ترشحت سيدة ووقفت عشيرتها معها تقوم العشائر الأخرى بمحاربتها والعمل على جذب عشيرتها لانتخاب ذكور منهم. أما في أغلب الحالات التي تدعم فيها العشيرة السيدة هي حالة أن تكون فرصة العشيرة بالوصول الى المقعد بالتنافس ضعيفة فيتم اللجوء الى ترشيح سيدة ضمن المقاعد المخصصة للنساء لضمان مقعد باسم العشيرة وليس لكفاءتها أو قدرتها. وفي كثير من الأحيان لا يتم ترشيح المرأة بناء على رغبتها بل بقرار من اجتماع ذكور العشيرة، حيث يتم إبلاغها بقرارهم بترشيحها وفي هذه الحالات تتكفل العشيرة بكامل النفقات.

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول الدور الذي تلعبه العائلة والعشيرة في تعزيز أو إعاقة مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً، توزعت الإجابات كما يلي:

كما اشتكت السيدات المنتخبات من تهميش الإعلام لما يقمن به من أعمال وتركيز الأضواء على ما يقوم به الذكور فقط، الأمر الذي يتسبب بنكران مجتمعي للدور الذي تقوم به النساء وبالتالي يؤثر على الثقة بدور المرأة في المجالس المنتخبة.

كما بينت الدراسة أن للعشائرية دور فعال ومهم في نجاح المرأة في المجتمع سياسياً واقتصادياً، ولكن غالباً ما كانت أكبر عائق تجاه المرأة، فنجد أن العديد من النساء قد أجبرن على انتخاب أشخاص معينين من العشيرة، وأن العشيرة كانت تحارب المترشحات وتجبرهن على التنحي من الانتخابات حيث شاركت إحدى العضوات من الطفيلة:

«أخوي وقف في وجهي وترشح للانتخابات واستقطب جميع أفراد العشيرة للتصويت له».

كما أن العديد من العشائر منعن المترشحات من الاشتراك في انتخابات الصناديق الداخلية وبالتالي لم يكن جزءاً من

شكل - الدور الذي تلعبه العائلة والعشيرة في تعزيز أو إعاقة مشاركة المرأة



خلال المقابلات الشخصية مع عضوات البلديات أكدت الغالبية منهن أن أكبر المشكلات هي نظرة المجتمع تجاه المرأة وذكورية المجتمع، معارضة العشيرة لترشحها، التمييز بين الرجل والمرأة، وصعوبة إقناع العائلة بالترشح، وثقافة العيب والعادات والتقاليد، قلة الوعي للمجتمع تجاه المرأة، ومحاربة النساء للنساء، وتحدي بعض الأطراف ضد المترشحات، كما تم حجب الأصوات عنها، ورفض ترشيح النساء.

وتبقى النقطة الأكثر إثارة أثناء الجلسات هي تأثير إلغاء المجالس المحلية في قانون الإدارة المحلية الجديد على مشاركة المرأة السياسية نظراً لأن المقاعد المخصصة للنساء قلت كثيراً تبعاً لإلغاء المجالس المحلية وأصبحت آلية الفوز معتمدة على نسب التصويت حسب الدوائر الانتخابية مما صعب المهمة على النساء وخصوصاً في الدوائر الانتخابية الكبيرة بالإضافة إلى ذلك، كان لإلغاء المجالس المحلية دور في إعاقة وصول المرأة للمراكز القيادية ودعم وجودها في المجالس المنتخبة.

ولعدم مقدرة المرأة على الانخراط بالمجتمع بشكل واسع وصعوبة تقديم خدمات مجتمعية تجعلهن معروفات على المستوى المجتمعي، وبالتالي عدم معرفة المجتمع بقدراتهن، تفضل العشيرة الامتناع عن التصويت لهن ومقارنة الرجال بهن على أنهم أفضل في تولي هذه المناصب حتى في الوظائف.

وخلال المقابلات الشخصية لرؤساء المجالس البلدية أوضحوا دور العشيرة ابتداءً من إعاقة المرأة بسبب الصورة النمطية للمرأة والتي لا ترى دور المرأة إلا داخل المنزل بالإضافة إلى أن العشيرة تقوم باستغلال الجانب الديني لمنع المرأة من الاختلاط مع الذكور في الوظائف، شاركت سيدة من عجلون وقالت:

«واجهتني العشيرة وأكدت لي بعدم نجاحي وعملوا مراهنه علي أمام كل العشيرة إنه ما رح أنجح».

كما أضافت أخرى من الطفيلة:

«أنا زوجي منعني إنه أترشح لرئاسة المجلس لأنه في عضو آخر من نفس عشيرته مترشح».

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول المشاكل والتحديات الاجتماعية التي واجهتها خلال فترة الترشح للانتخابات 2022، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - المشاكل والتحديات الاجتماعية التي واجهت المشاركات في الدراسة

كانت أكبر المشكلات هي نظرة المجتمع تجاه المرأة وذكورية المجتمع، معارضة العشائر، والتمييز بين الرجل والمرأة صعوبة اقناع العائلة بالترشح، وثقافة العيب والعادات والتقاليد، وقلة وعي المجتمع تجاه المرأة، ومحاربة النساء للنساء، وتحدي بعض الأطراف ضد المترشحات، كما تم حجب الأصوات، ورفض ترشيح النساء.

71.9%

28.1%

لم يواجهن مشاكل اجتماعية.

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة في مجتمعاتهن المحلية، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة في مجتمعها المحلي



الفصل الثاني - العوامل الاقتصادية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول حصولهن على أي مساعدة أو دعم منذ فترة الترشح لغاية الآن، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - حصول المشاركات في الدراسة على أي مساعدة أو دعم منذ فترة الترشح

لم يتلقين الدعم بأي شكل كان	62.1%
تم تقديم الدعم المعنوي بشكل رئيسي والقليل من الدعم المادي خاصة من العائلة والأقارب	17.7%
الدعم المعنوي من قبل المجتمع المحلي	5.4%
الدعم المادي من المؤسسات والجمعيات	3.0%
الدعم المادي من الأحزاب	2.0%
دعم مادي بدل جلسات	1.5%
رفض الإجابة	8.3%

بالنظر إلى تحليل الجلسات المركزة التي عقدت، تنقسم العوامل الاقتصادية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية إلى عدة عوامل وهي: العوامل المادية، والعوامل الإجرائية، والعوامل التسويقية، والعوامل المعرفية، وعوامل التوظيف.

حيث يعد الاستقلال المادي الخطوة الأساسية للنجاح الاقتصادي وهذا ما تفتقر له نسبة كبيرة من النساء في الأردن حيث أكدت العديد من المشاركات أن المرأة غير مستقلة مادياً الأمر الذي يؤدي إلى خضوعها للعائلة والرجل لتوفير المساعدة لها سواء بإنشاء مشروع اقتصادي، أو خلال فترة الانتخابات والحملة الانتخابية. ونجد أن من أسباب عدم استقلال المرأة هو محدودية مصادر الدخل وعدم وجود وسائل نقل تسهل وصولهن إلى أماكن العمل إن وجدت بالإضافة إلى تدني أجورهن في كثير من الأعمال المقبولة مجتمعياً، مثل بعض المدارس الحكومية و/أو الخاصة أو المصانع أو المحال التجارية وفي بعض الحالات والتي تمتلك فيها المرأة مصدراً للدخل فهي لا تملك القرار الاقتصادي لهذا المصدر حيث قد يخضع هذا الدخل لسيطرة الزوج أو الأهل عليه. بالإضافة إلى أن مبالغ الدعم من المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المحلي أو الجمعيات غير مسموحة خلال الانتخابات بموجب قانون الجمعيات وتعديلاته رقم (51) لسنة 2008، كما أن القروض المقدمة للنساء غالباً تدعم المشاريع الصغيرة فقط والتي في العديد من الحالات تفتقر إلى الاستدامة. ونجد القليل من المؤسسات والمنظمات تقوم بإنشاء مشاريع جديدة تعمل على توظيف المرأة واستغلال مهاراتها لتمكينها اقتصادياً. ولكن تبقى مصادر الحصول على دعم مادي قليلة بالنسبة للنساء.

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة اقتصادياً وسياسياً في البلديات أو المحافظات، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - تقييم رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة

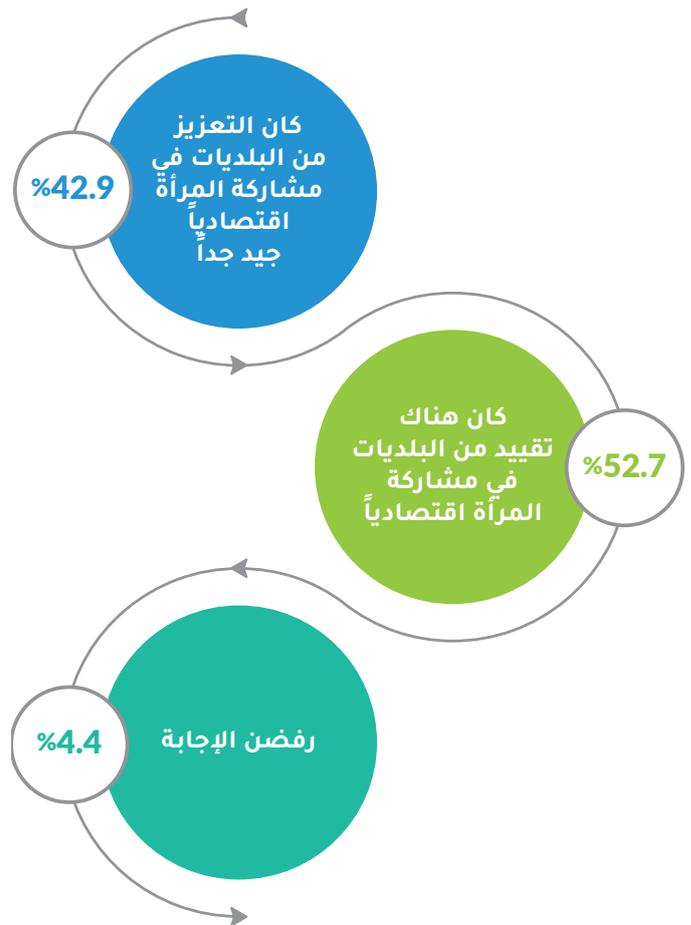


وعن الدعم الذي يجب أن تقدمه البلديات لتمكين النساء اقتصادياً، أفادت سيدة منتخبة من البلقاء بالقول:

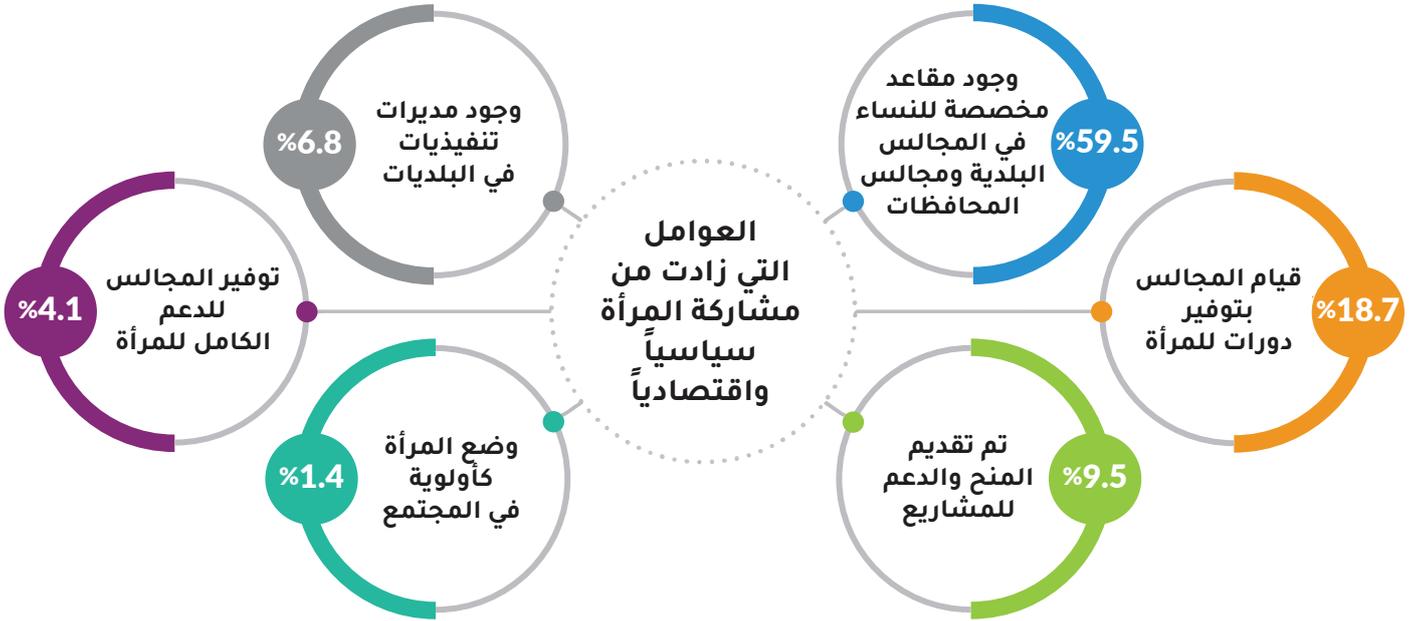
«عمره ما كان في دعم من البلدية للمشاريع، ما في عنا مساعدات، كنا نأخذ قروض لإنشاء المشاريع ولا يوجد أي دعم سواءً كان لوجستي أو مادي لعضوات المجالس البلدية على مستوى الراتب 200 دينار إذا بدي اطلع ميداني يكون على حسابي الخاص حقنا مهضوم كسيدات في المجتمع والبلدية».

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول وصفهن لدور البلدية أو مجلس المحافظة في تعزيز أو تقييد مشاركة المرأة اقتصادياً بشكل خاص، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - وصف المشاركات في الدراسة لدور البلدية أو مجلس المحافظة في تعزيز أو تقييد مشاركة المرأة اقتصادياً

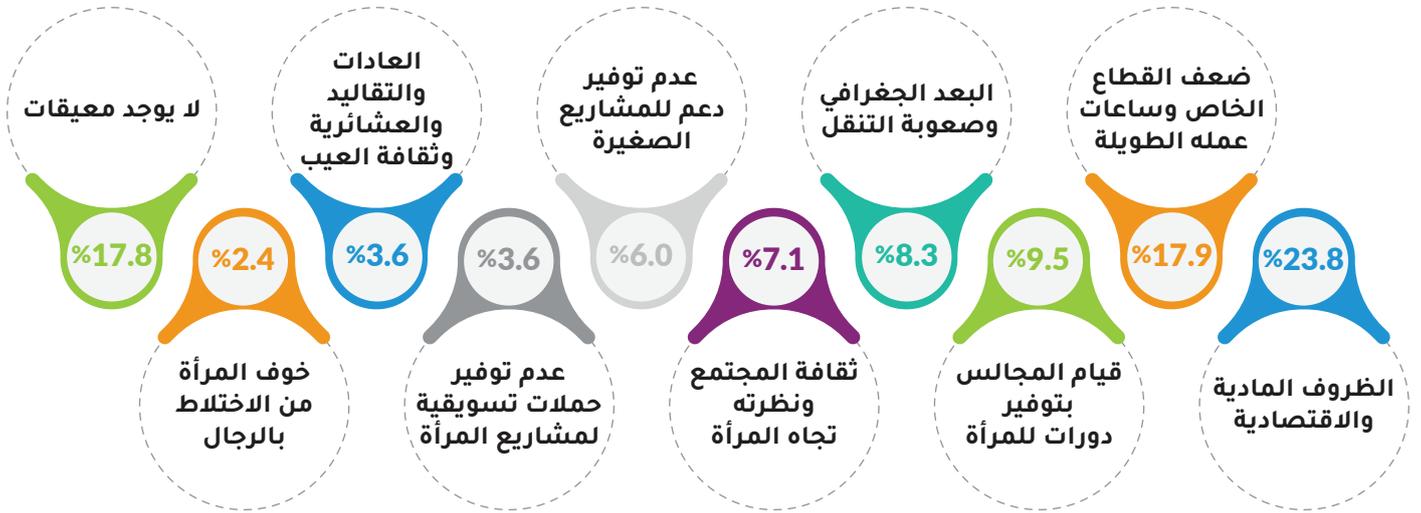


شكل - العوامل التي زادت من مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول معوقات مشاركة المرأة الاقتصادية في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - معوقات مشاركة المرأة الاقتصادية من وجهة نظر رؤساء مجالس البلديات والمحافظات المشاركين في الدراسة



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول ما قاموا به شخصياً أو كمجلس بلدي أو مجلس محافظة، لتجاوز تحديات مشاركة المرأة اقتصادياً وسياسياً ووصولها لمراكز صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - ما قام به رؤساء مجالس البلديات والمحافظات المشاركين في الدراسة لتجاوز تحديات مشاركة المرأة



العديد من المشاريع التي قد تحقق نجاحاً باهراً نظراً إلى أنها منتجات يدوية مميزة إلا أنها لاقت الفشل الذريع بسبب العوامل التسويقية. تبين من خلال هذه الدراسة أن المرأة في الأردن تحتاج تدريبات ودورات علمية وعملية في مجال تسويق المنتجات، كما أنها تحتاج إلى أماكن لعرض هذه المنتجات مثل حدائق، قاعات، بازارات أو تسويقها عبر الإنترنت. ونظراً لعدم قدرة المرأة على التسويق لمنتجاتها فغالباً ما تبيع هذه المنتجات بسعر زهيد للتجار والذين بدورهم يبيعونها بأضعاف سعرها الأصلي نظراً لقدرتهم التسويقية العالية.

وفي حال توفر الدعم المادي والفكرة للمشروع أو حتى إنشاء المشروع نجد أن معرفة المرأة بإدارة المشاريع وتسويقها وحتى حقوقها والقوانين المساندة لها محدودة جداً. وقلة المعرفة هذه تؤدي إلى إضعاف مركزها وتمكينها في المجتمع حيث اقترحت العديد من المشاركات في هذه الدراسة ضرورة تقديم دورات تعريفية قانونية، تسويقية، وإدارية تساعد المرأة على أن تثق بنفسها وتعمل على تطويرها لضمان نجاحها وتمكينها. وقد يقع هذا الدور على عاتق البلديات ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات.

وذكرت النساء المنتخبات وفيما يخص الوظائف المتاحة للمرأة، غالباً ما تكون وظائف المرأة مقتصرة على التعليم والتمريض وغيرها من الأعمال التقليدية والتي يكون دخلها ثابت وقليل مقارنة مع الذكور. كما أن الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية تفضل توظيف الرجل على المرأة لعدة أسباب أهمها أن الرجل لا يحتاج إجازات طويلة مثل المرأة كإجازات الأمومة والطفولة، كما أن الرجل يعتبر أفضل لأداء الوظائف الميدانية مثل الهندسة المدنية وهندسة الطرق وحتى قيادة المركبات والعمل في الأجهزة الأمنية والعسكرية. كما لوحظ في بعض المشاريع المدعومة دولياً تشغيل جنسيات غير أردنية وفضلتهم على الجنسية الأردنية، حيث إن هذه المشاريع وجدت لدعم المجتمع المحلي، ولكنها لم تستخدم عمالة أردنية.

خلال المقابلات الشخصية مع رؤساء البلديات ومجالس المحافظات، أشاروا إلى أن هناك احتكار لبعض الوظائف خصوصاً الميدانية على الرجل وفي بعض مناصب البلديات، كما أن هنالك تمييز في القطاع الخاص من ناحية تدني الرواتب وساعات العمل الطويلة.

كذلك أشارت السيدات إلى أن البعد الجغرافي وعدم وجود شبكة نقل مناسبة تحد من إمكانية وصول المرأة إلى البلدية أو المرافق الأخرى داخل وخارج المحافظات - ومنها عدم سهولة الحصول على وسيلة نقل من البلدية بسبب

كما شكت العديد من المشاركات من صعوبة تنفيذ الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص وتصاريح المشاريع التسويقية، حيث أنها تتطلب وقتاً طويلاً، بالإضافة إلى ارتفاع الرسوم، وعدم وجود إعفاءات للمرأة تسهّل وتساعد على تشجيعها على تنفيذ المشاريع الاقتصادية. كما أن راتب صندوق المعونة الوطنية يتوقف في حال قامت سيدة بتسجيل مشروع ولو بسيط مما يجعل النساء يحجمن عن تسجيل مشاريعهن.

ومن العوامل الإجرائية الأخرى وهي التي ترتبط بمؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات: حيث لا يتم الوصول إلى كافة الفئات والسيدات للإعلان عن البرامج الاقتصادية وبالعادة يقتصر تقديم خدمات هذه المشاريع على اختلاف أنواعها على فئة محددة من السيدات وغالباً هذه الفئة مقتصرة على المعارف الشخصية مما يحرم نسبة كبيرة من السيدات من إمكانية الوصول والاستفادة من هذه البرامج والتدريبات والفرص، ما يحرم نسبة كبيرة من النساء من تقديم أنفسهن وتطوير ذاتهن.

ومن الأسباب الإجرائية التي قد تحد من نجاح المرأة هي عدم تقديم خدمة المتابعة للمشاريع المنفذة، وبالتالي عدم استمرارية المشاريع مما يجعل الفائدة منها محدودة ولا تعكس القيمة المادية للمشاريع المنفذة.

كما ذكرت العديد من العضوات بأن البلديات لا تخصص جزءاً من الموازنة لتوفير مشاريع اقتصادية للمرأة.

سيدة منتخبة من جرش:

«في سيدات أرامل لا مصادر دخل مهمة لهن إلا أنهن يملكن بيوتاً للعائلة ويصعب عليهن ترخيصها، هناك صعوبات من ناحية التكلفة المادية».

وذكرت العديد من السيدات المنتخبات أن اختلاف تطبيق تعليمات ترخيص المهن المنزلية من بلدية إلى أخرى يجعل الأمر صعباً في كثير من الأحيان، إذ أن تعليمات تراخيص المهن المنزلية واضحة، إلا أن تطبيقها يختلف باختلاف البلديات فمن البلديات من يطلب عقد إيجار مثلاً ومنهم لا يطلب كما أن عدم المعرفة الكافية بهذه التعليمات يجعل بعض الموظفين يطبقون عليها إجراءات تراخيص المحال التجارية العادية والتي تعد شروطها أصعب كثيراً من ترخيص المهن المنزلية مما يعد عائقاً أمام تسجيل النساء لهذا النوع من المهن.

كما نجد أن العوامل التسويقية هي نقطة النجاح الرئيسية لأي مشروع اقتصادي، حيث بينت آراء المشاركات إن هنالك

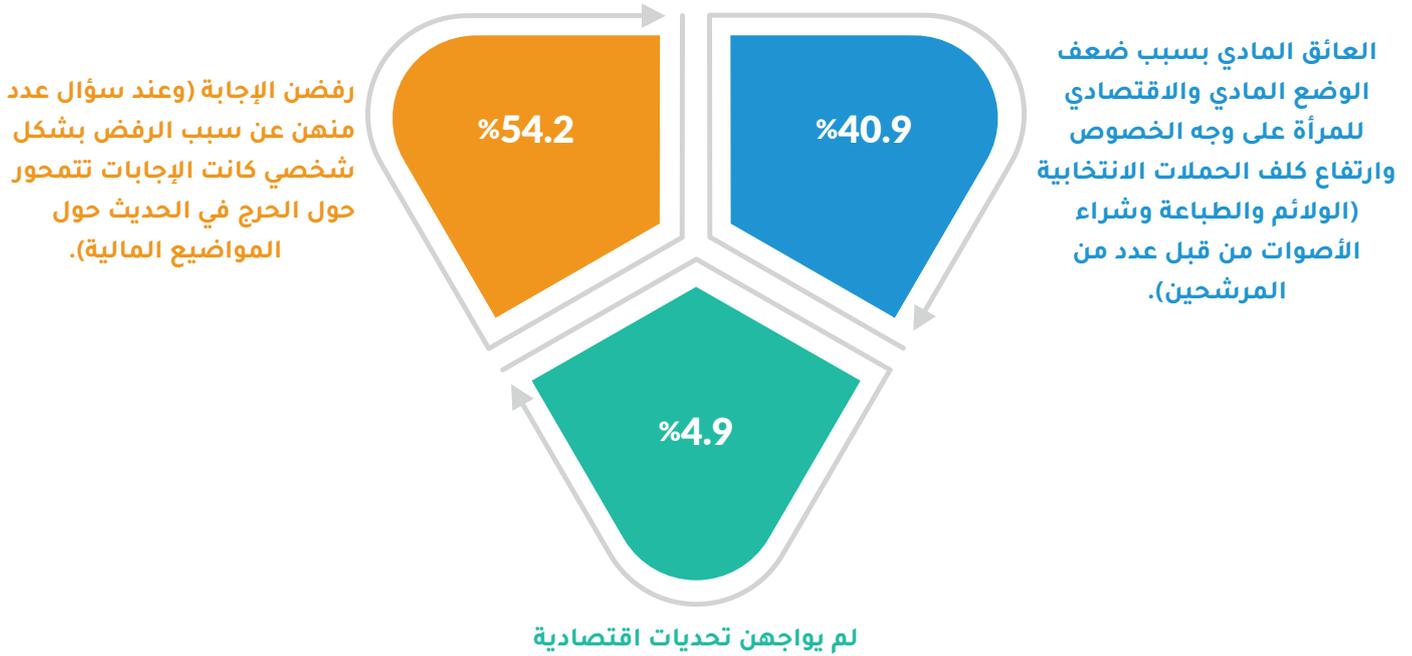
سيده منتخبة من الطفيلة:

«المرأة دائماً بتفكر بالخسارة قبل الربح، الرجل إذا انكسر برجع يشتغل بس المرأة إذا خسرت خلص ما بتكرر المشروع لانه مافي ناس يدعمها».

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول المشاكل والتحديات الاقتصادية التي واجهتها خلال فترة الترشح لانتخابات 2022، توزعت الإجابات كما يلي:

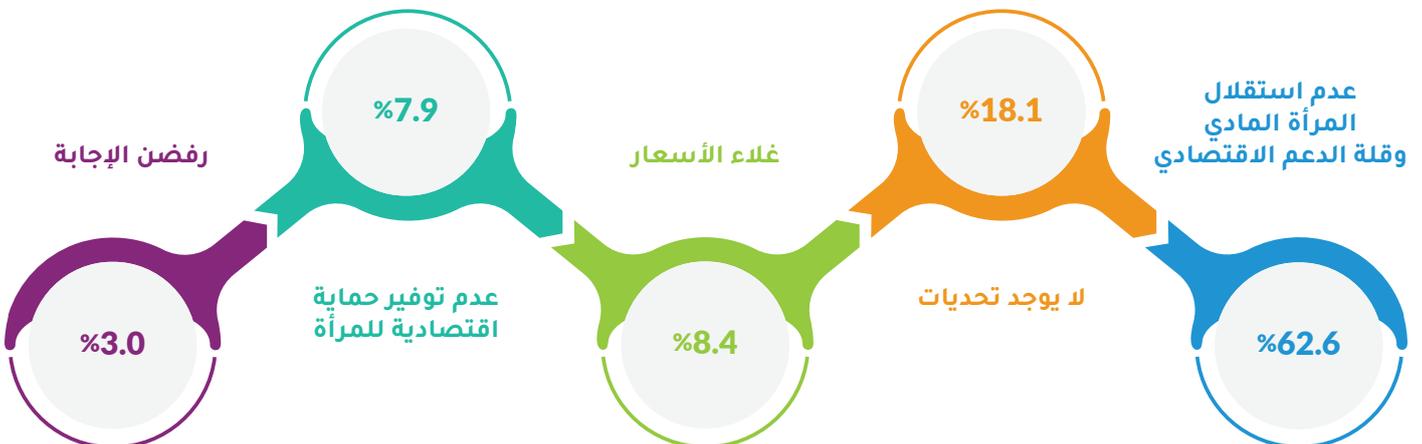
الموافقات وعدم توفر وسائل نقل في البلدية في كل الأوقات. ومن أهم العوامل التي تؤثر على نجاح المرأة اقتصادياً هو الثقافة القانونية، حيث أوضحت العديد من المشاركات في الدراسة إلى أنهن يفتقرن إلى المعرفة الكافية في الدستور والتشريعات والقوانين الأردنية، مثل قانون الضمان الاجتماعي، وقوانين العمل. بالإضافة إلى خلو القوانين والتعليمات من أي من المحفزات التي تشجع على مشاركة المرأة اقتصادياً.

شكل - المشاكل والتحديات الاقتصادية التي واجهت المشاركات في الدراسة



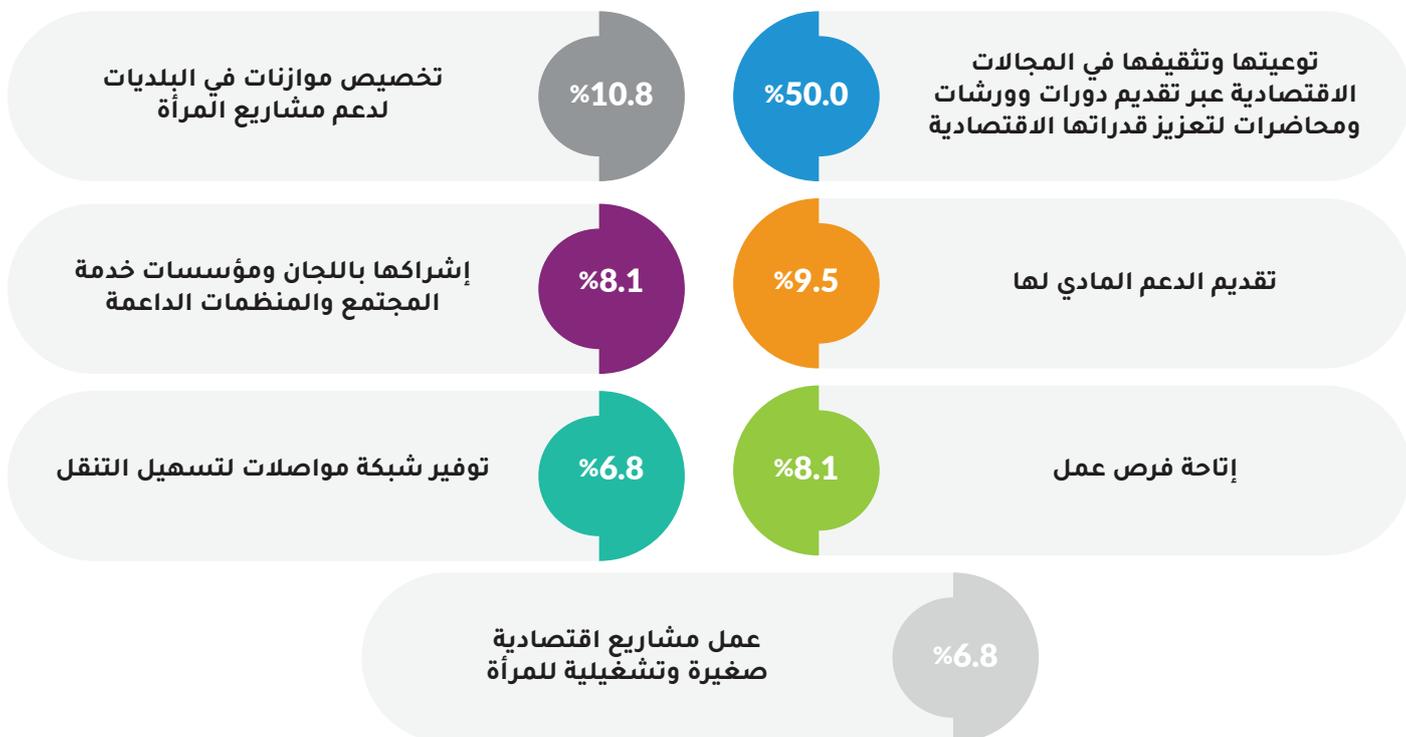
وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة في مجتمعاتهن المحلية، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة في مجتمعاتها المحلي



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة اقتصادياً في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة اقتصادياً



الفصل الثالث - العوامل التشريعية والقانونية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية

أو انتي كوتا لا يحق لك مناقشة موازنة المناطق الأخرى غير منطقتك).

وعلى الرغم من عدم تفريق النص القانوني لصلاحيات ومهام أعضاء وعضوات مجالس البلديات ومجالس المحافظات بناءً على آلية الترشح أو الفوز، إلا أن الواقع الموجود في هذه المؤسسات يختلف بشكل تام، حيث يستقوي بعض رؤساء البلديات والأعضاء الذكور بشكل أساسي على هؤلاء العضوات بطريقة فرض الرأي وآلية صناعة القرار.

سيده منتخبة في مجلس بلدي:

«إذا بتوقعي لرئيس البلدية على قرار فيكون راضي عنك تمام الرضا وإذا انتي اعترضتي على أي قرار فيتكوني انت عدوة إله يعني إذا اعطيتي وابديتي رأيك بالكامل ما بيكون هو راضي عنك».

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول مواجهتهن لأي ضغوطات لاتخاذ قرارات معينة في المجلس، توزعت الإجابات كما يلي:

البلديات ومجالس المحافظات هي المؤسسات الأولى في الدولة التي تقدم الخدمات للمواطنين والمواطنات بشكل يومي وتمس حياتهم بشكل أساسي ولديها عدد هائل من المسؤوليات المباشرة.

بالنظر إلى تحليل الجلسات المركزة، تنقسم العوامل التشريعية والقانونية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية إلى محورين، وهما عدم وجود نص قانوني أو عدم تطبيق النص القانوني الموجود إما جهلاً في النصوص القانونية أو بسبب الاستقواء على القانون.

فالنساء اللواتي فزن بمقاعد على أساس المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) في مجالس البلديات أو المحافظات يواجهن الكثير من المعوقات في تأدية أعمالهن ومهامهن بسبب نجاحهن من خلال الكوتا، أي بسبب طريقة الحصول على المقعد، ذلك أنه مازال هناك العديد من الأشخاص يتعاملون مع الكوتا كقناة أقل أهمية داخل المجلس ويتم المصارحة بأنه (انتي كوتا ما الك تتدخل) أو مصطلح وقعي وخلص -

شكل - ما واجهته المشاركات في الدراسة من ضغوطات لاتخاذ قرارات معينة في المجلس



كذلك ومع أن قانون الإدارة المحلية أورد في المادة (6) منه أنه: «يُبلِّغ أعضاء مجلس المحافظة بموعد كل جلسة وجدول أعمالها قبل عقدها بيومين على الأقل بالطريقة التي يقرها رئيس المجلس بما في ذلك الوسائل الإلكترونية». أما بالنسبة لمجلس المحافظة، فإن الفقرة (هـ) من المادة (14) تنص على: «يبلغ أعضاء المجلس البلدي بموعد كل جلسة وجدول أعمالها قبل عقدها بثمان وأربعين ساعة على الأقل بالطريقة التي يقرها رئيسه بما في ذلك الوسائل الإلكترونية». بالنسبة للمجلس البلدي إلا أن العديد من العضوات اشتكين من عدم علمهن بمواعيد الاجتماعات، وكذلك الطلب منهن التوقيع على قرارات المجلس دون حضور الاجتماعات أو مناقشة هذه القرارات.

كذلك تتعرض النساء اللواتي يرفضن التصويت لصالح قرارات معينة إلى الضغط للموافقة على القرارات، بالرغم من عدم المعرفة القانونية الكافية بحثيات القرارات مما أدى إلى تعرض عدد من النساء المنتخبات إلى تهمة قانونية وتحويلهن إلى هيئة مكافحة الفساد والدخول في معارك قضائية، بسبب التوقيع غير المستنير. كذلك يستخدم عدد من رؤساء المجالس صلاحياتهم في عدم الموافقة على طلبات العضوات أو تقليل الخدمات المقدمة للمناطق التي تمثلها العضوات في البلديات لصالح مناطق أخرى. وذلك في حال رفضت العضوة الموافقة على قرار ترفضه.

بالنظر إلى القسم السابق المتعلق بالعوامل الاقتصادية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية، فإن التراخيص والإجراءات الرسمية الخاصة بالمشاريع المنزلية والمشاريع الصغيرة التي تؤسسها وتديرها النساء معقدة بشكل كبير وتتضمن العديد من الإجراءات غير المحفزة بالرغم من أن هذه المشاريع يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع اليوم، مما يجعل الكثير من النساء يعزفن عن ترخيص أي من مشاريعهن وهذا يسبب عدداً أكبر من المشاكل والتبعات.

أما فيما يخص المقابلات الشخصية مع رؤساء المجالس، فقد أوضحوا بعض العوامل التشريعية والقانونية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية، منها قلة عدد مقاعد المرأة في المجالس كذلك أشاروا إلى أن أنظمة وقوانين التراخيص والتصاريح لا توفر إعفاء للمرأة لمساعدتها على فتح مشاريع منزلية.

ومن الأمثلة على ذلك، رفض مشاركة النساء في عضوية اللجان الرئيسية وحصرها في عدد كبير من البلديات على الأعضاء الذكور، مثل لجنة العطاءات أو الاستثمار في البلديات (يجب التنويه هنا إلى أن عضوية هذه اللجان يترتب عليها مكافآت، لذلك تعتقد بعض البلديات بأن الرجال أحق في تقاضيها)، بالإضافة إلى ذلك، حصر مشاركة المرأة في اللجان بلجنة المرأة والتي غالباً لا تكون لها مهام وصلاحيات واضحة ويكون الهدف منها (تسكين العضوات بأنهن عضوات في لجنة ما).

كما ذكرت العديد من السيدات أنهن لا يعرفن عما يصدر من انظمة وتشريعات ولا يتم إبلاغهن بأية تعليمات تصل إلى المجالس في كثير من الأحيان وهذا بدا واضحاً لدى سؤالهن عن نظام ترخيص المهن المنزلية بأن الكثير منهن لم تعرف عنه مسبقاً نهائياً.

كذلك، تتضمن عدد من البلديات وحدات تمكين المرأة والتي من المفترض أن تهدف إلى المساهمة في إفساح المجال أمام المرأة لتشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودخول سوق العمل، إلا أن عدداً كبيراً من البلديات لم يشكل هذه الوحدة كونها لم ترد ضمن الهيكل التنظيمي للبلديات وليس لها موازنات وموظفين أو موظفات مخصصين لها وبالتالي يخضع قرار انشائها من عدمه لقرار المجلس البلدي أو الرئيس وحتى بعض البلديات التي أنشأت فيها هذه الوحدات ما زالت بدون خطة استراتيجية أو خطة عمل أو مخصصات من البلدية.

وبالرغم من وجود نص قانوني يجعل اجتماعات مجالس المحافظات والبلديات مفتوحة للجميع، إلا أن الواقع العملي لا يعكس ذلك، فاجتماعات هذه المجالس لا تكون مفتوحة للمواطنين ولا معلنة مسبقاً ولا تبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي مما يجعلها لا تطبق معايير الشفافية والتشاركية التي قصدها القانون من النص وهذا الأمر ينطبق على جميع أنواع الاجتماعات ابتداءً من اجتماعات وقرارات تشكيل اللجان، وانتهاءً بالاجتماعات الاعتيادية الأسبوعية التي تعقدتها المجالس لاتخاذ القرارات.

على الرغم من أن جميع المجالس لديها مواقع إلكترونية و/أو صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن قرارات هذه المجالس غير منشورة للعموم.

الإدارة المحلية وأنظمتها والتي تعيق مشاركة المرأة في صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

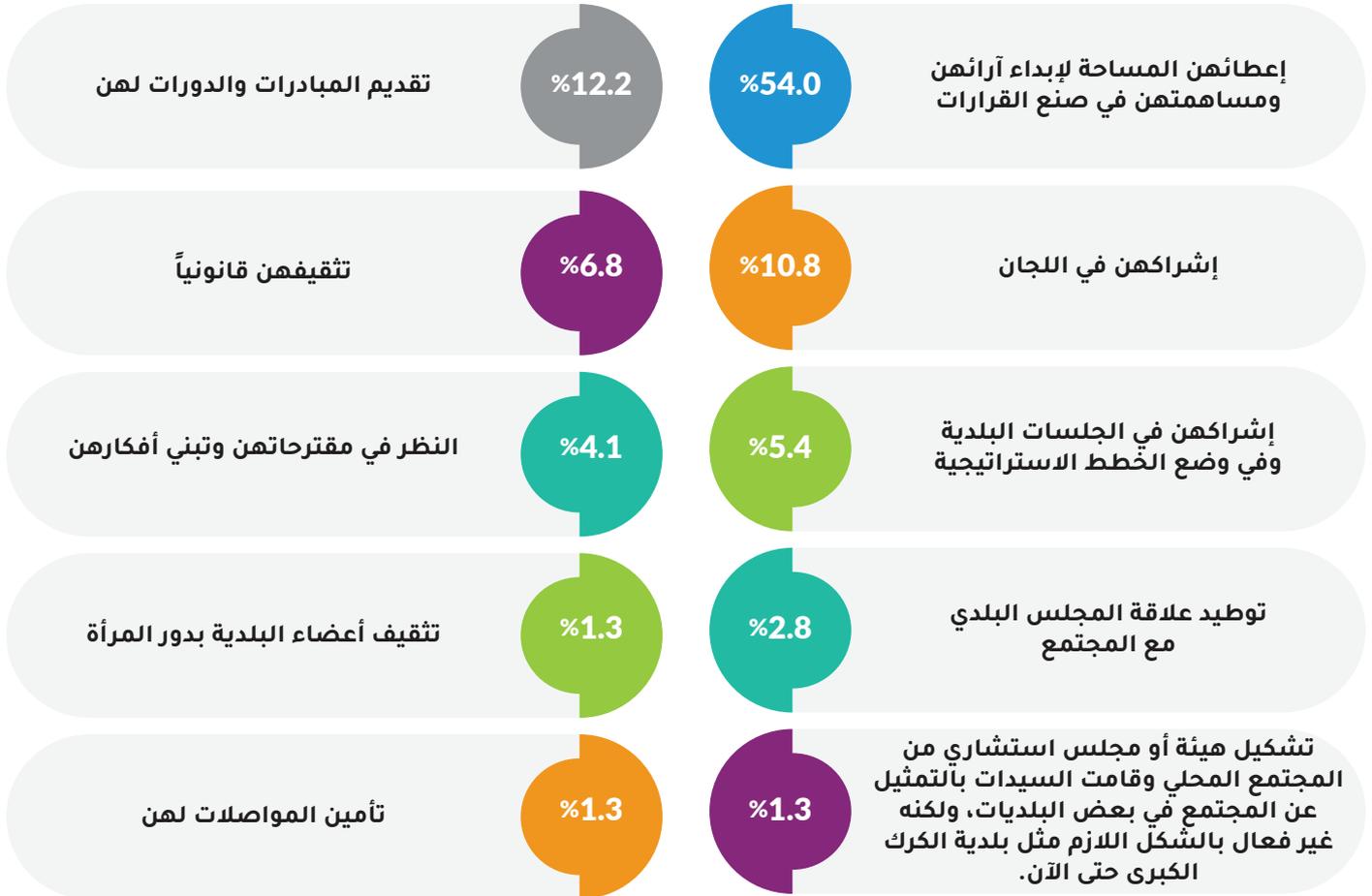
وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول التحديات الموجودة في قانون

شكل - التحديات الموجودة في قانون الإدارة المحلية وأنظمتها والتي تعيق مشاركة المرأة من وجهة نظر رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول الدور الذي تقوم به المجالس لتعزيز دور المرأة في صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - الدور الذي تقوم به المجالس لتعزيز دور المرأة في صنع القرار من وجهة نظر رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول المعوقات القانونية وبشكل خاص في أنظمة وتعليمات البلديات ومجالس المحافظات التي تعيق المشاركة الاقتصادية للمرأة، توزعت الإجابات كما يلي:

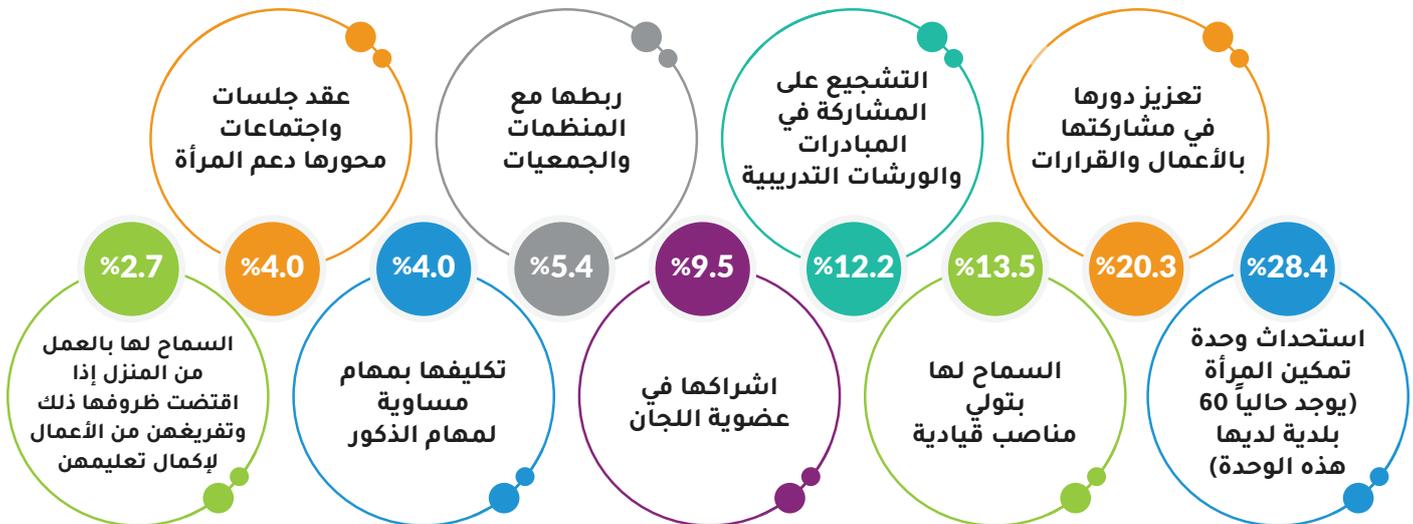
وقد أفاد العديد من رؤساء البلديات والعضوات بأن قانون الإدارة المحلية الجديد اعطى أغلب الصلاحيات للوزير وقيد الصلاحيات في البلديات مما يؤخر تقديم الخدمات في كثير من الأحيان ويضعف الثقة الشعبية بأداء المجالس وينعكس على بطء الاجراءات والقرارات تبعاً لكم الهائل من المخاطبات للوزير والتي غالباً ما تأخذ وقتاً أطول للإجابة عليها فإما النص القانوني لا يعطي صلاحيات كافية للبلديات أو أن أغلب صلاحيات المجلس البلدي محكومة بموافقة وزير الإدارة المحلية على القرار.

شكل - المعوقات القانونية وبشكل خاص في أنظمة وتعليمات البلديات ومجالس المحافظات من وجهة نظر رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول سياسة المجالس في تعزيز دور المرأة سياسياً واقتصادياً وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - سياسة المجالس في تعزيز دور المرأة من وجهة نظر رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة



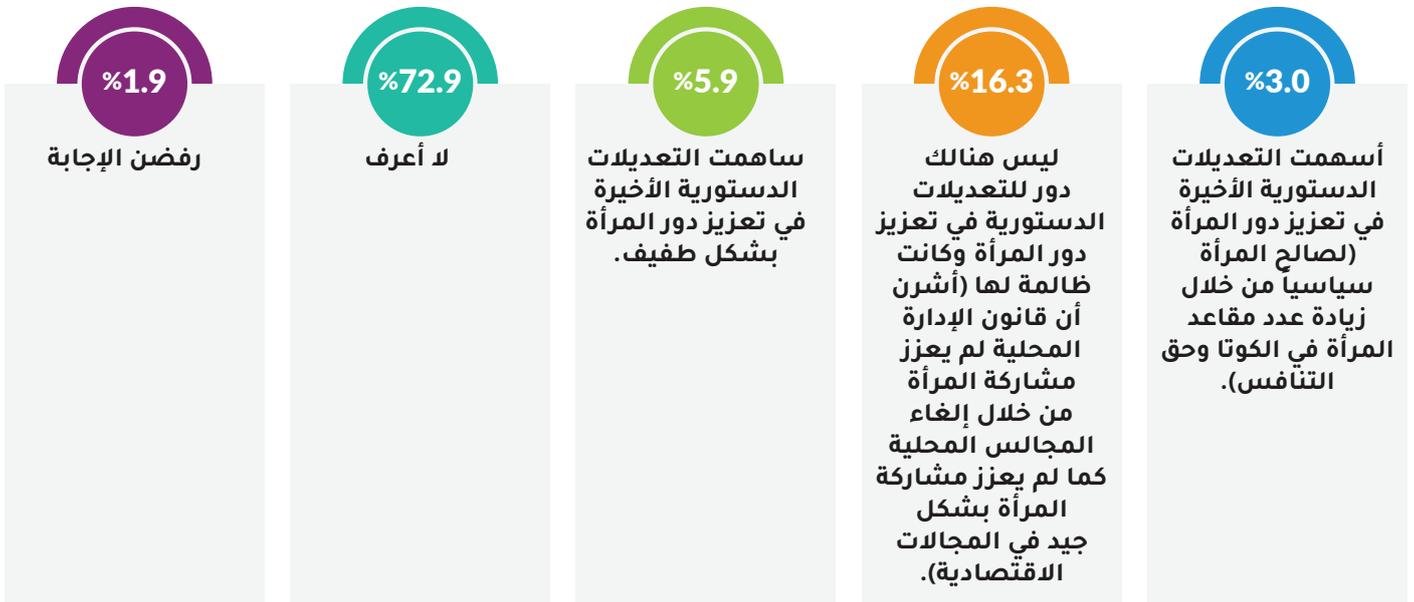
وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول توقعات الناخبين والناخبات منهن من خلال أدوارهن كعضوات في مجالس منتخبة، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - توقعات الناخبين والناخبات من المشاركات في الدراسة كعضوات في مجالس منتخبة



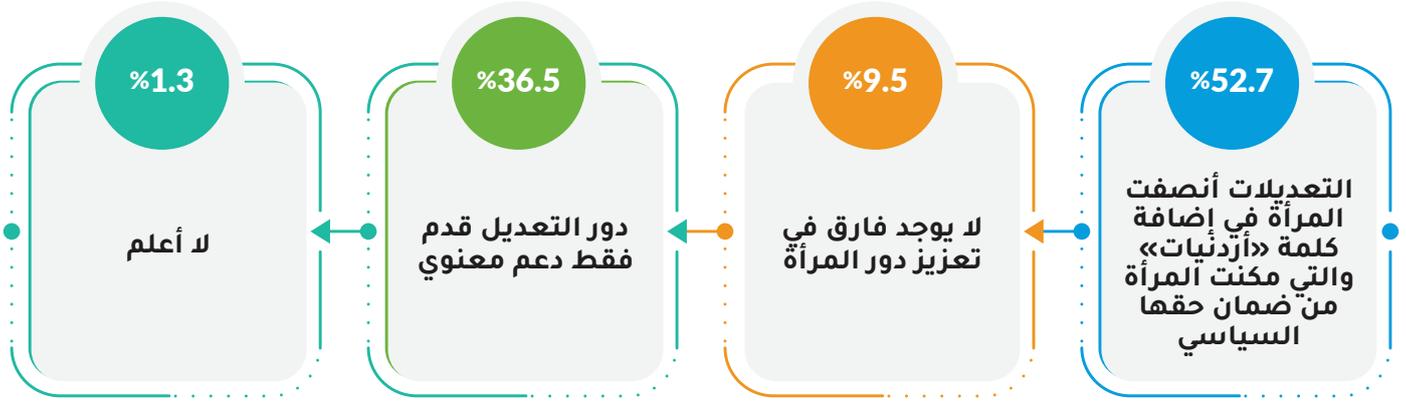
وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي عن دور التعديلات الدستورية الأخيرة في تعزيز دور المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - تقييم المشاركات في الدراسة حول دور التعديلات الدستورية الأخيرة في تعزيز دور المرأة



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول دور التعديلات الدستورية الأخيرة في تعزيز دور المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - تقييم رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول دور التعديلات الدستورية الأخيرة



أما عن التحديات القانونية التي واجهتها النساء المنتخبات عند الترشح للانتخابات الأخيرة 2022، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - التحديات القانونية التي واجهتها النساء المنتخبات عند الترشح للانتخابات الأخيرة 2022



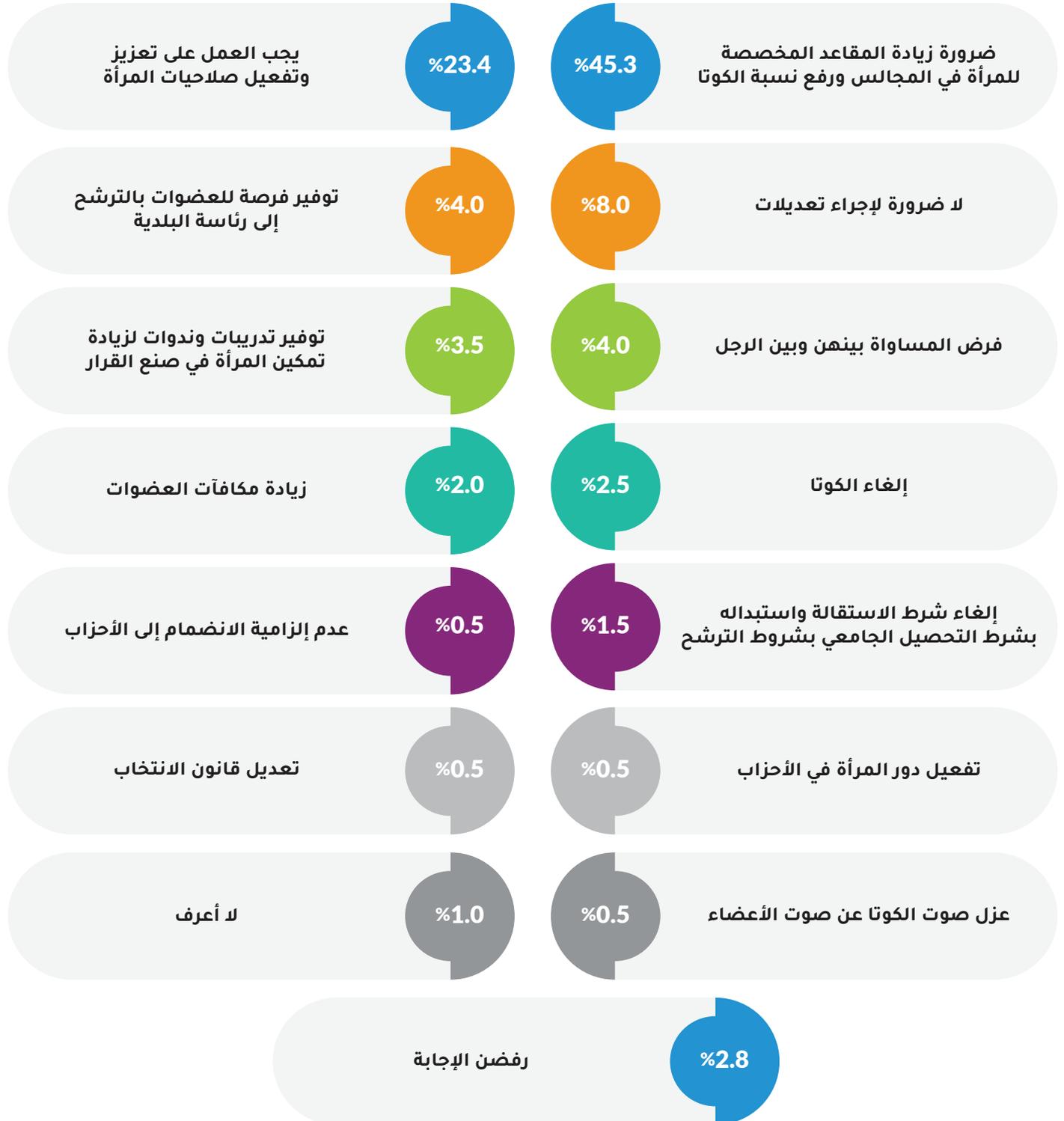
وعند سؤال النساء المنتخبات عن أثر المنظومة القانونية بشكل عام على مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً وفي وصولها لمراكز صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - أثر المنظومة القانونية بشكل عام على مشاركة المرأة



أما عن التعديلات التي تطمح النساء المنتخبات إلى إدخالها في قانون الإدارة المحلية لتعزيز مشاركة المرأة ووصولها لمراكز صنع القرار توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - التعديلات التي تطمح النساء المنتخبات إلى إدخالها في قانون الإدارة المحلية



وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول المشاكل والتحديات التشريعية والسياسية التي واجهتهن خلال فترة الترشح للانتخابات 2022، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - المشاكل والتحديات التشريعية والسياسية من وجهة نظر المشاركات في الدراسة



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة سياسياً في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة سياسياً في المجتمع المحلي



وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة قيادياً في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

شكل - كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة سياسياً في المجتمع المحلي



التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، هناك عدد من التوصيات المقترحة التي تدعم تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً وتمثيلها في المواقع القيادية.

توصيات اقتصادية لتمكين المرأة وتمثيلها في المواقع القيادية:

1. بناء قدرات النساء على تنفيذ وإدارة المشاريع الاقتصادية (الثقافة المالية والرقمية، دراسة السوق، التسويق وغيرها).
2. بناء قدرات النساء بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
3. إيجاد شبكة مواصلات مناسبة تتيح المجال للنساء بالتنقل بطريقة آمنة مريحة مناسبة التكلفة.
4. العمل على توفير دورات من قبل المجتمع المدني لتطوير معرفة المرأة بدورها في الجانب الاقتصادي ودعمها مادياً. ورفع التوعية بأهمية مشاركة المرأة اقتصادياً وأثر ذلك على نمو الناتج المحلي.

توصيات تشريعية وقانونية لتمكين المرأة وتمثيلها في المواقع القيادية:

1. ضرورة تدريب كل من رؤساء وأعضاء البلديات ورؤساء وأعضاء مجالس المحافظة على التطورات في التشريعات الأردنية ابتداءً من التعديلات الدستورية وقوانين الاحزاب والانتخاب والإدارة المحلية بالإضافة إلى خطط التحديث الاقتصادي.
2. بناء قدرات السيدات المنتخبات بالقوانين والأنظمة وآليات متابعة التشريعات فور صدورها.
3. تعديل قانون الإدارة المحلية وإعادة المجالس المحلية إلى ما كانت عليه.
4. تعديل آلية احتساب الكوتا، حيث أن احتسابها بموجب نسبة عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية حرمت السيدات من الدوائر الكبيرة من الحصول على مقاعد في المجالس المنتخبة.

توصيات اجتماعية لتمكين المرأة وتمثيلها في المواقع القيادية:

1. إدماج الذكور في البرامج التدريبية لتعزيز المشاركة بين الجنسين لتغيير ثقافة المجتمع المتعلقة بمشاركة المرأة.
2. العمل مع وسائل الإعلام وتدريبهم على مفاهيم النوع الاجتماعي وأهمية تسليط الضوء على المنجزات التي تحقّقها المرأة لتغيير الصورة النمطية حول أدوارها.
3. تكثيف دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في تغيير نظرة المجتمع تجاه المرأة عن طريق عقد دورات توعية للمجتمع.
4. أن تقوم النساء في المواقع القيادية بمشاركة تجاربهن مع النساء الأخريات لتشجيعهن على اتباع مسارهن في المواقع القيادية.
5. نشر قصص لنساء نجحن في الوصول إلى مواقع صنع القرار في مختلف وسائل الإعلام بغية اعتبارهن نماذج وقصص يمكن تحقيقها.
6. التركيز على قصص النجاح التي تظهر دور الأب والزوج والعشيرة الداعم لترشح المرأة ووصولها للمواقع القيادية.
7. تعزيز دور القطاع التعليمي في التخلص من الصورة النمطية حول أدوار المرأة في المجتمع.

5. إيجاد آليات متابعة لتنفيذ القوانين وخاصة فيما يتعلق بالإبلاغ عن مواعيد الجلسات وطريقة التبليغ بالإضافة إلى إلزام المجالس المنتخبة على تطبيق مبادئ الحاکمية الرشيدة وفتح باب الجلسات لتكون علنية حسبما ورد في القانون.
6. تنفيذ مراجعة قانونية لنظام تراخيص المهن المنزلية لتكون مشجعة للمرأة وتعديل النظام الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة لتمييز المهن المنزلية لتجنب مخاوف إيقاف الدعم الوارد من صندوق المعونة الوطنية.
7. تسهيل إيجاد وحدات تمكين المرأة في جميع البلديات، وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة بالإضافة إلى خطط عمل واستراتيجيات.
8. إلغاء شرط الاستقالة واستبداله بشرط التحصيل الجامعي بشروط الترشح.
9. إيجاد آلية تضمن تأكيد استلام كافة الأعضاء- والعضوات لمواعيد الاجتماعات.
10. نشر محاضر الاجتماعات على الموقع الإلكتروني للبلدية.
11. وضع مقاعد مخصصة للمرأة في كافة اللجان الرئيسية في البلديات مثل لجنة العطاءات ولجنة الاستثمار وغيرها.

